الأمم المتحدة S/2013/732

مجلس الأمن

Distr.: General
11 December 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا – مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661)، وافق رئيس مجلس الأمن على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المكتب) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلب إليّ أن أقدم إلى المجلس تقريراً كل ستة أشهر عن تنفيذ المكتب لولايته المنقحة.

٢ - ويتضمن هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لمحة عامة عن التطورات على المستوى الوطني والتطورات الشاملة لعدة قطاعات والتطورات عبر الحدود في غرب أفريقيا، كما يعرض الأنشطة التي قام بها المكتب في مجالات المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة السياسية، إضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الإقليمية لمواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والاستقرار في المنطقة. ويقدم التقرير أيضاً بياناً بسبل تعاون المكتب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. ووفقاً لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/PRST/2013/10)، يقدم التقرير معلومات مستكملة عن الجهود الأولية التي بذلها المكتب دعماً لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي الختام، يتضمن التقرير توصيات بشأن تجديد ولاية المكتب.

ثانيا – التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا

٣ - منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/384)، ظلت تداعيات الأزمة السياسية والانتخابية التي اندلعت في غينيا، وعدم اكتمال العملية الانتقالية في

121213 121213 13-58843 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

غينيا – بيساو، وتنصيب حكومة منتخبة في مالي، والتوترات الأمنية في شمال شرق نيجيريا تهيمن على المشهد السياسي في غرب أفريقيا. وظلت التهديدات المتزايدة التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، علاوة على ضعف مؤسسات الدولة وعجز الحكومات عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية تمثِّل مصاعب كبيرة في وجه إحلال السلم والاستقرار في المنطقة. كما ظل تزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، علاوة على تشريد الناس جراء العنف والكوارث الطبيعية، من سمات الوضع الإنساني في المنطقة.

ألف – التطورات والاتجاهات السياسية

٤ – في مالي، اتُّخذت خطوات مهمة نحو إعادة إرساء دعائم النظام الدستوري وإعادة تحقيق السلامة الإقليمية. وأسفرت الانتخابات الرئاسية المؤلفة من جولتين، التي جرت يومي ٢٨ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس، عن انتخاب بوبكر كيتا رئيساً للبلاد. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، عين الرئيس حكومة جديدة. وقامت الحكومة بعدد من مبادرات الحوار، من بينها عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية للشمال في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، لتبادل وجهات النظر بشأن المصالحة والوئام الاجتماعي والحكم المحلي واللامركزية وتنمية المناطق الشمالية. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي اجتماعه السادس في باماكو. وأعرب الفريق عن قلقه من الوضع الأمني في كيدال ودعا إلى التنفيذ السريع والفعال لاتفاق واغادوغو الأولي المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والمتعلق بإجراء الانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة. وفي الوقت نفسه، استمرت عملية إعادة إدارة الدولة إلى المناطق الشمالية، غير أن الخدمات الأساسية لم تُستأنف حتى الآن بالكامل.

٥ – وفي غينيا – بيساو، كان هناك تقدم محدود في استعادة النظام الدستوري. وقد حثت هيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مؤتمر قمة استثنائي عقدته في داكار بالسنغال يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، السلطات الانتقالية والأحزاب السياسية الأخرى على تسريع الاستعدادات لإجراء انتخابات عامة قبل متم عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من هذا النداء، أعلنت الحكومة الانتقالية يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أنها ستقوم بعملية تسجيل الناخبين في الفترة من ١ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأعلنت يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستجرى يوم ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي غضون ذلك، واصل الجيش تدخله في شؤون السياسة والحكم وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، في ظل تزايد تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والحالة الأمنية في البلاد.

٦ - وفي موريتانيا، لا تزال الاختلافات بين أكبر تحالف للمعارضة، تنسيقية المعارضة الديمقراطية، والحكومة قائمةً، مما أدى إلى انهيار عملية الحوار السياسي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكان هذا الحوار قد انطلق يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر لمناقشة شروط مشاركة تحالف المعارضة في الانتخابات التشريعية والبلدية المقرر إجراؤها يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد شكل أول محاولة من الطرفين للدخول في مناقشة منظمة منذ أكثر من أربع سنوات. وفي بوركينا فاسو، جرت انتخابات مجلس الشيوخ في ٢٨ تموز/يوليه، وسط جدل بين الحكومة والمعارضة بشأن تأسيس مجلس الشيوخ. فقد اعترضت المعارضة على الانتخابات لخشيتها من أن يستخدم الرئيس الحالي حينئذ مجلس الشيوخ الذي أنشئ حديثاً لتعديل الدستور بحيث يسمح له بخوض الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. وقد تأجل منذئذ افتتاح مجلس الشيوخ المنتخب أعضاؤه، الذي كان من المقرر أول الأمر أن يجري في شهر أيلول/سبتمبر، لتمكين الحكومة من مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار وبناء توافق وطني بشأن تأسيس مجلس الشيوخ. وفي نيجيريا، ظلت تتصاعد حدة التوترات السياسية من جراء المشاحنات العرقية والمناورات في ما بين الأحزاب وداخلها في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية التي ستجرى عام ٢٠١٥.

٧ - وفي توغو، جرت انتخابات تشريعية شاملة يوم ٢٥ تموز/يوليه، في أعقاب الحوار الذي دار بين الحكومة والمعارضة، بتسهيل من جهات معنية وطنية بدعم من الأمم المتحدة ومجموعة سفراء ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وفي غينيا، جرت الانتخابات التشريعية يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر بعد مفاوضات سياسية متوترة يسَّرها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، سعيد جنيت. وفي غانا، انتهت في ٢٩ آب/أغسطس جلسة المحكمة للاستماع للملتمس الذي تقدم به نانا أدو دانكواه أكوفو أدو، مرشح الحزب القومي الجديد في جولة إعادة الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لدى المحكمة العليا بتأكيد صحة انتخاب جون دراماني ماهاما رئيساً.

باء - التطورات والاتجاهات الأمنية

٨ - ظل الوضع الأمني في حوض نهر مانو وخليج غينيا ومنطقة الساحل مصدر قلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تفاقم انعدام الأمن بسبب ضعف المؤسسات والوكالات الحكومية وقلة مواردها، وسهولة اختراق الحدود الوطنية، وزيادة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووجود أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل الذين يسهل على الجماعات المتطرفة التلاعب بعقولهم، وتنقل الجماعات المسلحة عبر الحدود دون عراقيل، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٩ - وفي دول اتحاد نهر مانو الأعضاء الأربعة (ليبريا وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار)، لا تزال التنقلات غير المشروعة للجماعات المسلحة عبر الحدود التي يسهل اختراقها وتصاعد مظاهر التطرف الإثني السياسي تؤثر على الحالة الأمنية. ففي شهر تموز/يوليه، تحولت التوترات الإثنية إلى أعمال عنف في نزيريكوري في جنوب شرق غينيا، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٢١٦ شخصاً وجرح ٤٣٨ شخصاً وتشريد نحو ٠٠٠ ٣٠ شخص. وفي مسعى جماعي لمواجهة تحديات السلم والأمن في المناطق الحدودية، وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد استراتيجية بشأن عبور الحدود واعتمدتها.

١٠ - وازدادت أعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر، سجل نظام المنظمة البحرية الدولية العالمي المتكامل لمعلومات النقل البحري ٤٧ حالة قرصنة وقعت نسبة ٢٩ منها (٦٢ في المائة) قبالة سواحل نيجيريا. فقد اختُطفت ست سفن وأُفرج عنها في وقت لاحق. وعلاوة على ذلك، تزايدت في الفترة المشمولة بالتقرير الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك عمليات خطف الرهائن، ولا سيما في منطقة دلتا نهر النيجر في نيجيريا.

١١ - وفي منطقة الساحل، ظلت الأزمتان في ليبيا ومالي تؤثران على الدول المجاورة. فعلى الرغم من إضعاف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الجهاد والوحدة في غرب أفريقيا بشكل ملحوظ، فقد ظلت الجماعات الإرهابية الأخرى تشكل خطراً في مالي والدول المجاورة لها. وكان الهجوم الانتحاري الذي شُن على نقطة تفتيش تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تيساليت يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر واختطاف وقتل صحفيَّيْن من إذاعة فرنسا الدولية خارج مدينة كيدال يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك هجمات مسلحة أخرى على القوات المسلحة في مالي، من الأمثلة على حالة انعدام الأمن السائدة في المنطقة. كما تضرر الوضع الأمني في مالي بالاشتباكات التي اندلعت بين القوات المسلحة في مالي والجماعات المسلحة، وبحوادث العنف الطائفي.

١٢ - وفي نيجيريا، أدت أنشطة عناصر يُشتبه في انتمائهم لتنظيم بوكو حرام في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي الشمالية الشرقية والعملية العسكرية التي شنتها الحكومة ضد تنظيم بوكو حرام إلى حدوث زيادة كبيرة في أعمال العنف وورود تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك وقوع خسائر في الأرواح. وأدى استمرار انعدام الأمن وزيادة الهجمات على الأهداف السهلة مثل المدارس والمعلمين إلى تباطؤ شديد في الأنشطة الإنمائية وعرقل إلى حد بعيد تقديم الخدمات الإدارية والاجتماعية العامة، وهو ما كان له عواقب وخيمة على إمكانية حصول الأطفال على التعليم. وكان لذلك أثر سلبي أيضاً على

الأمن الغذائي وسبل المعيشة. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الشيوخ على طلب الرئيس تمديد حالة الطوارئ في الولايات الشمالية الشرقية لستة أشهر أخرى.

جيم – التطورات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

١٣ – وفقاً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ظل النمو الاقتصادي في منطقة غرب أفريقيا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ مطرداً، مما أكد التوقعات السابقة القائلة بتسجيل نسبة تتراوح بين ٦ و ٧ في المائة في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، قُدرت نسبة البطالة بأكثر من ١٠ في المائة. وظلت إمكانيات التوظيف ضعيفة، ولا سيما في صفوف الشباب والنساء، ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف نظم التعليم وتدني أداء الاقتصادات في معظم البلدان.

١٤ – وظلت مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتفعة في عدة بلدان في غرب أفريقيا، بما فيها في مالي والنيجر. فوفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تضرَّر عدد يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من الفيضانات في جميع أنحاء المنطقة، من ضمنهم ٢٣٣ ٠٠٠ شخص في النيجر. ومع ذلك، شهدت المنطقة اتجاهاً نزولياً إيجابياً في حالات الإصابة بداء الكوليرا حيث سُجلت في عام ٢٠١٣ نسبة من هذه الحالات تقل بـ ٥٠ في المائة عما كانت عليه في الوقت نفسه من عام ٢٠١٢.

١٥ – وظلت مظاهر انعدام الأمن والتوترات الاجتماعية تؤثر على السكان المدنيين في العديد من بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية. ففي نيجيريا على سبيل المثال، أفادت بعض التقارير بأن ما لا يقل عن ٤٠٠ ٥ شخص أصبحوا في عداد المشردين داخلياً، في المناطق المتضررة من أعمال تنظيم بوكو حرام، وفر أكثر من ٠٠٠ ٤٥ لاجئ ومهاجر عائد إلى تشاد والنيجر والكاميرون. وفي الوقت ذاته، ما فتئت أعمال الإغاثة الإنسانية تعاني من نقص شديد في التمويل في هذه المنطقة.

دال – التطورات والتوجهات المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

١٦ – ظلت التوترات السياسية والقلاقل المتصلة بالانتخابات وخطر الإرهاب المتنامي بسرعة تؤثر سلبياً في حقوق الإنسان في بعض بلدان غرب أفريقيا. فقد تزايدت الأنباء التي تتحدث عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق شمال شرق نيجيريا المتضررة من أعمال تنظيم بوكو حرام. وفي غينيا – بيساو، كان تزايد الأنباء التي تتحدث عن أعمال التخويف والتهديدات والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع مصدر قلق خاص، وكذلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال اشتباكات طائفية عنيفة

دارت في تموز/يوليه في منطقة غينيا الحرجية. ولا تزال الجهود المبذولة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في غرب أفريقيا يعوقها ضعف المؤسسات وسوء الأداء، بالإضافة إلى نقص القدرات وإحجام السلطات الوطنية عن مكافحة الإفلات من العقاب بشكل تام.

١٧ - وفي ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن في غرب أفريقيا، انضمت نيجيريا في آب/أغسطس إلى ١٢ دولة من أصل ١٥ دولة عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا، التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك تمشياً مع خطة العمل الإقليمية التي اعتمدت في داكار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٨ - وفي أيلول/سبتمبر، زار موريتانيا المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وسلط المقرر الخاص الضوء على وجود ممارسات شبيهة بالرق في موريتانيا، ودعا الحكومة إلى إنفاذ القوانين القائمة التي تجرّم هذه الممارسات.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة ومنع نشوب النزاعات

١٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، بذل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا المساعي الحميدة من أجل تعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة، وبخاصة في غينيا وتوغو.

غينيا

٢٠ - في ٣ تموز/يوليه، وقّع الطرفان اتفاقاً سياسياً في أعقاب مفاوضات مطوَّلة جرت بتيسير من ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، ومهد هذا الاتفاق الطريق أمام اشتراك أحزاب المعارضة في العملية الانتخابية. كما نص على إجراء انتخابات تشريعية في غضون ٨٤ يوماً، وحدد الخطوط العريضة لسلسلة من المهام التي ستضطلع بها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بدعم من الشركاء الدوليين. وأُنشئت برئاسة ممثلي الخاص لجنة متابعة مؤلفة من الأطراف في الاتفاق والشركاء الدوليين لرصد تنفيذ الاتفاق بدعم من الهيئات الفنية الأخرى. وخلقت هذه الآليات هامشاً للحوار المتواصل الشامل للجميع بين جميع الجهات المعنية وساعدت على حشد الدعم التقني والمالي المقدم من الشركاء في العملية الانتخابية، وترشيد استخدامه.

٢١ - ووفقاً للاتفاق، استعرضت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة القوائم الانتخابية في الفترة من ١٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه، وفتحت باب تسجيل الترشيحات مجدداً، فاستطاع ١٨ حزباً إضافياً، معظمها من الأحزاب السياسية المعارضة، تسجيل مرشحيها. بيد أن اللجنة واجهت مصاعب كبيرة في وضع الانتهاء من إعداد سجل الناخبين وإنشاء مراكز الاقتراع، الأمر الذي دفع المعارضة إلى المطالبة مجددا بتأجيل الانتخابات مرة أخرى. ونتيجة للجهود المكثفة التي بذلها ممثلي الخاص بدعم من الأعضاء الدوليين في لجنة المتابعة، وافقت الجهات المعنية الغينية على تأجيل الانتخابات أربعة أيام للسماح بمعالجة بعض التحديات. ولتفادي التأخير في عملية فرز الأصوات، أرسلت الأمم المتحدة، بموافقة السلطات الغينية، طائرات عمودية من بعثتي الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبريا لتقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك نقل كشوف الفرز من الدوائر الانتخابية الواقعة في مناطق نائية.

٢٢ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، توجه إلى صناديق الاقتراع ٧٠ في المائة من مجموع الناخبين المؤهلين للتصويت في الانتخابات الذين يقدر عددهم بنحو ٥ ملايين ناخب. واتفق بصفة عامة مراقبو الانتخابات الدوليون على أن الانتخابات قد جرت بسلاسة باستثناء بعض المصاعب اللوجستية. وعقب إعلان اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن الدفعات الأولى من النتائج المؤقتة، التي أظهرت تقدم حزب ''تجمع شعب غينيا'' الحاكم، رفض تحالف المعارضة النتائج، حيث زعم حدوث تزوير انتخابي واسع النطاق، وطالب بإلغاء الانتخابات. كما علق مشاركته في آليات التنفيذ المنصوص عليها في اتفاق ٣ تموز/يوليه. وفي محاولة للخروج من الطريق المسدود، دعا ممثلي الخاص، بصفته ميسراً دولياً، الأعضاء الدوليين في لجنة المتابعة إلى الاجتماع في كوناكري في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي أعقاب الاجتماع أصدرت المجموعة، التي تضم ممثلين عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والولايات المتحدة، بياناً أفادت فيه بوقوع مخالفات في ٨ دوائر انتخابية من مجموع الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٣٨ دائرة، وحثت فيه اللجنة الانتخابية على تقديم تقارير مفصلة عن تلك الحالات إلى المحكمة العليا للنظر فيها. ودعت المجموعة أيضاً جميع الأطراف إلى التزام الهدوء واستخدام القنوات القانونية لمعالجة الشواغل المتعلقة بالانتخابات.

٢٣ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد تأخير استمر نحو ١٨ يوماً بسبب الخلافات المتعلقة بعملية فرز الأصوات في دائرة ماتوتو الانتخابية في كوناكري، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج المؤقتة الشاملة. واستجابت أحزاب المعارضة إلى دعوات التهدئة وسحبت تهديدها باستئناف المظاهرات. وبيّنت النتائج المعلنة أن كتلة الأغلبية الرئاسية قد فازت بـ ٥٣ مقعداً، في حين أن الأحزاب المعارضة الرئيسية فازت بـ ٥١ مقعداً.

وبالإضافة إلى ذلك، فازت عشرة أحزاب أصغر حجماً بالمقاعد العشرة المتبقية. وتجدر الإشارة إلى أن ٢٥ امرأة فزن بمقاعد في الانتخابات، ويمثل ذلك ٢٢ في المائة من عدد أعضاء الجمعية الوطنية الجديدة. ورفع الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ملتمسات إلى المحكمة العليا للطعن في نتائج الانتخابات في عدد من الدوائر الانتخابية. وأصدرت المحكمة العليا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر حكمها الذي رفضت فيه الادعاءات المقدمة، وأقرت النتائج المؤقتة بالصيغة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ممثلي الخاص الاجتماع الثامن عشر والأخير للجنة المتابعة. وحضر الاجتماعَ جميعُ أعضاء اللجنة، بمن فيهم أعضاء المعارضة وكتلة الأغلبية الرئاسية، وكذلك الشركاء الدوليون. وفي نهاية الاجتماع، تلا ممثلي الخاص بياناً موجهاً إلى الصحافة شكرت فيه اللجنة الأطراف الغينية على تعاونها وهنَّأت الأحزاب السياسية والحكومة وجميع الجهات المعنية على السلاسة التي اتسمت بها الانتخابات التشريعية على الرغم من بعض أوجه القصور وعدم الكفاءة.

النيجر

٢٤ - ظلت النيجر تواجه مصاعب اجتماعية واقتصادية وأمنية كبيرة خلال الفترة قيد الاستعراض. واستمرت الآثار غير المباشرة الناجمة عن الأزمات في ليبيا ومالي وشمال نيجيريا تؤثر في أمن البلاد واستقرارها. وعلاوة على ذلك، فإن التزام حكومة النيجر القوي بالتصدي للإرهاب والتطرف العنيف عرّض البلد إلى مزيد من الأخطار الأمنية. وقد أبرز الرئيس والجهات الوطنية المعنية الأخرى لممثلي الخاص تلك المصاعب الأمنية المتنامية خلال الزيارة التي قام بها إلى نيامي يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه. وأعربت بعثة الإنذار المبكر المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي زارت النيجر في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عن قلقها من المخاطر الأمنية التي تهدد حدود البلد مع نيجيريا، ولا سيما في المناطق المتضررة من أنشطة تنظيم ''بوكو حرام''. كما أحاطت البعثة علماً بانعدام الأمن الغذائي بشكل متزايد في البلد، الذي نجم بشكل رئيسي عن تقلب معدلات الأمطار والفيضانات وهجوم أسراب الجراد، علاوة على تضرر الاقتصاد المحلي بشكل سلبي نتيجة لانعدام الأمن في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. وسُلّط الضوء أيضا على مسألة بطالة الشباب بوصفها أحد الشواغل الرئيسية، ولا سيما في سياق تزايد التطرف.

٢٥ - وفي آب/أغسطس، عين الرئيس حكومة وحدة وطنية. وتسببت هذه الخطوة في انهيار الائتلاف الحاكم، وأدت إلى تشكيل قوى سياسية جديدة في الجمعية الوطنية. ومن

جهة أخرى، وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أُفرج عن أربعة مواطنين فرنسيين بعد قضائهم ثلاث سنوات في الأسر، كانوا قد اختطفوا خلال غارات شنّها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على منجم لليورانيوم عائد لشركة Areva الفرنسية للطاقة النووية على مقربة من آرليت، ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود التي بذلها الرئيس. وفي إطار زيارتي لمنطقة الساحل، قمت بزيارة النيجر يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي لقاءاتي مع الرئيس، ناقشنا الحاجة إلى مزيد من التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وأهمية تمكين المرأة، والحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف الضغط السكاني.

توغو

٢٦ - في ٢٥ تموز/يوليه، أُجريت انتخابات تشريعية في توغو. وذكرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن ما يقدر بنحو ٦٦ في المائة من الناخبين قد شاركوا في التصويت. وزار ممثلي الخاص البلد عشية الانتخابات للاضطلاع بجملة من المهام شملت الدعوة إلى إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة. وأفادت تقارير المراقبين الدوليين بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة. وفي ١٢ آب/أغسطس، أقرت المحكمة الدستورية النتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية في ٣٠ تموز/يوليه، التي بيّنت أن حزب ''الاتحاد من أجل الجمهورية'' الحاكم قد فاز بـ ٦٢ مقعداً من مجموع المقاعد البالغ عددها ٩١ مقعداً، يليه تحالف ''فلنُنقذ توغو'' الذي فاز بـ ١٩ مقعداً، وتحالف ''قوس قزح'' الذي فاز بستة مقاعد، واتحاد قوى التغيير الذي فاز بثلاثة مقاعد، وحركة ''انتفاضة توغو'' التي فازت بمقعد واحد. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، افتتح برلمان توغو الجديد دورته الأولى.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٢٧ - واصلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي يرأسها ممثلي الخاص، إحراز تقدم نحو تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. ويسرني أن أفيد بأن النظام الانتقالي الخماسي الخاص، الذي وُضع بموجب اتفاق غرينتري، قد انتهى في ١٤ آب/أغسطس. وورد تأكيد بذلك في الإعلان المشترك الذي اعتمده ووقعه رئيسا وفدي الكاميرون ونيجيريا وممثلي الخاص في ختام الاجتماع الثالث والعشرين والأخير للجنة المتابعة المنشأة لرصد تنفيذ اتفاق غرينتري، الذي عقد في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا للإعلان المشترك، فإن الكاميرون تمارس الآن بشكل كامل حقوقها في السيادة على منطقة باكاسي بأكملها، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

٢٨ - وفيما يتعلق بتعليم الحدود، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن ٨٩٣ ١ كيلومتراً من الحدود البرية التي يبلغ مجموع طولها ١٠٠ ٢ كيلومتر. وفي أعقاب آخر الدورات المخصصة لوضع الخرائط، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه، والتي اتفق فيها الطرفان على الطرائق والاعتبارات القانونية، قُدّمت إليهما المجموعة الأولى من الخرائط بمقياس ١ إلى ٥٠ ٠٠٠ للنظر فيها والموافقة عليها.

٢٩ - وأُحرز تقدم أيضاً على مسار نصب الأعمدة على خط الحدود. ففي أعقاب القرار الذي اتخذته اللجنة المختلطة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ باستئناف نصب الأعمدة في القطاعين الجنوبي والأوسط من الحدود، بدأت الأمم المتحدة في تموز/يوليه في تنفيذ عمليات شراء خدمات الأعمال الهندسية من أجل نصب ٣٢٣ عموداً من مجموع الأعمدة الحدودية المتبقية البالغ عددها ٩٢٠ عموداً. وعقدت اللجنة التوجيهية للمشروع وفريق الرصد التقني اجتماعاً في إيكوم، نيجيريا، في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة خطة العمل والاتفاق على الجدول الزمني للعمليات. وفي الفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أُجريت تقييمات أمنية ولوجستية في المناطق المتضررة من جراء أعمال التشييد إلى جانب أنشطة التوعية الموجهة إلى المجتمعات المحلية.

٣٠ - واستمرت أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدابير بناء الثقة التي شرع فيها ممثلي الخاص خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ من أجل تشجيع المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية الصغيرة التي تفيد السكان المتضررين على طول الحدود المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أقرت الحكومة النيجيرية وثيقة برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالمشاريع الاجتماعية والاقتصادية لفائدة المجتمعات المحلية المتضررة من حكم محكمة العدل الدولية. وما زالت دراسة جدوى المشاريع التي وقع عليها الاختيار والتكاليف المرتبطة بها جارية. كما استعرضت وكالات الأمم المتحدة في الكاميرون المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية المقترحة وأحالتها إلى حكومة الكاميرون في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

باء - تعزيز قدرة المنطقة على التصدي للمخاطر العابرة للحدود والشاملة التي تتهدد السلم والأمن

٣١ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض التشجيع على وضع استجابات متكاملة على الصعيد دون الإقليمي لمواجهة التهديدات في الأماكن المعرضة للخطر في المنطقة. وواصل أيضاً دعم المبادرات الإقليمية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومكافحة الإرهاب، بالتعاون مع شركاء رئيسيين مثل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب،

وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام.

منطقة الساحل

٣٢ - عملا بطلب مجلس الأمن، الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/PRST/2013/10)، والذي دعا فيه مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا إلى إنشاء آلية تنسيق فعالة ومفصلة لتحديد أولويات الأنشطة المضطلع بها ولضمان تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، عقد ممثلي الخاص اجتماعاً في داكار في ١٨ أيلول/سبتمبر، مع المنسقين المقيمين المعنيين ببوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، ومع مديري الأمم المتحدة الإقليميين. وشارك أيضاً في الاجتماع مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل. واتفق المشاركون على إنشاء آلية تنسيق من مستويين، تشمل لجنة توجيهية وثلاثة أفرقة عاملة إقليمية لتغطية أهداف الاستراتيجية الثلاثة، وهي الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف. كما أقروا خطة تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة واتفقوا على أن يتولى المنسقون المقيمون تنسيق جهود الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، بينما تتولى الأفرقة العاملة الإقليمية تنسيق أنشطة المشاركة والدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي.

٣٣ - وأجرى ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، رومانو برودي، زيارة مشتركة إلى النيجر وكوت ديفوار يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر. واجتمعا خلال تلك الزيارة برئيسي البلدين حيث ناقشوا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثلي الخاص إحاطة في باماكو إلى فريق المتابعة والدعم المعني بالحالة في مالي عن الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة في المنطقة لدعم تنفيذ الاستراتيجية. وشارك ممثلي الخاص أيضاً في الاجتماع الوزاري الثاني للاتحاد الأفريقي المتعلق بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، الذي عُقد في نجامينا في ١١ أيلول/سبتمبر.

٣٤ - ولقد زُرتُ أربعة بلدان في منطقة الساحل (بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر) في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بمعية رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيسي البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والمفوض المعني بشؤون التنمية في الاتحاد الأوروبي. وكانت زيارتنا مؤشراً على متانة التزام المجتمع الدولي بدعم بلدان المنطقة بطريقة منسقة للتصدي للتحديات المستمرة، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونظمت حكومة مالي، على هامش الزيارة المشتركة، اجتماعاً وزارياً بشأن

منطقة الساحل في باماكو يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، واتفق المشاركون فيه على إنشاء منتدى للتنسيق الإقليمي. وسيتلقى منتدى التنسيق، الذي ستترأسه مالي خلال أول سنتين، الدعم من أمانة ذات طابع تقني، يشترك في رئاستها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بمشاركة جميع المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة بهذا الموضوع.

اتحاد نهر مانو

٣٥ - في أعقاب اجتماع رفيع المستوى بشأن استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو، عُقد بدعوة من ممثلي الخاص في داكار في ٢٩ حزيران/يونيه، شرع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في عملية صياغة الاستراتيجية المقترحة، تمشياً مع الطلب الوارد في قرارات مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٦٢ (٢٠١٢) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢). وفي اجتماع للجنة التوجيهية المنشأة لقيادة أعمال إعداد الاستراتيجية، عقد في باماكو يوم ٢٩ تموز/يوليه، اتفق الرئيسان التنفيذيان للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وممثلي الخاص على سبل المضي قدماً في صياغة الاستراتيجية. وبعد ذلك، وُضعت الاستراتيجية بصورة مشتركة بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو، بدعم من أمانة الاتحاد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وبالتعاون الوثيق مع بعثتي الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبريا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وفريق الأمم المتحدة القطري في غينيا.

٣٦ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد رؤساء دول اتحاد نهر مانو الاستراتيجية في الاجتماع الذي عُقد في داكار على هامش أعمال الدورة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأقر رؤساء الدول أيضاً إنشاء لجنة للمتابعة، برئاسة مشتركة بين أمانة الاتحاد ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وتضم ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد، لوضع خطط عمل مفصلة ووضع آلية لحشد الموارد من أجل تنفيذ الاستراتيجية. وسيستمر المكتب في المساهمة في حشد الدعم لتنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك الدعم المالي.

خليج غينيا

٣٧ - تواصل بذل الجهود المطردة على الصعيد الإقليمي للتصدي للقرصنة والجرائم الأخرى المرتكبة في خليج غينيا التي ما زالت تشكل مصدر تهديدات خطيرة لبلدان المنطقة وما وراءها. وعلى نحو ما ورد في تقريري السابق، اجتمع رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومفوضية دول

خليج غينيا، يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه في ياوندي لحضور مؤتمر قمة إقليمي حول القرصنة البحرية والسطو المسلح في عرض البحر في خليج غينيا. واستجابة لطلب ورد في الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة ذاك، نظمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا للرؤساء التنفيذيين للهيئات الثلاث في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في داكار، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وأقر المشاركون تفعيل آلية التنسيق والتعاون من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للتصدي لانعدام الأمن البحري، التي اعتمدت في مؤتمر قمة ياوندي. كما أقروا الفريق العامل الأقاليمي المعني بإعداد تصور للآلية، ووافقوا على خطة عمل مشتركة للفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤. وجاء الاجتماع عقب اجتماعين للخبراء عُقدا في ليبرفيل في ٢٩ تموز/يوليه، وفي داكار في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٣٨ - وفي الدورة العادية الثالثة لرؤساء دول وحكومات لجنة خليج غينيا، المعقودة في مالابو بغينيا الاستوائية في ٩ و ١٠ آب/أغسطس، كرر قادة دول خليج غينيا الإعراب عن القلق من تزايد الأنشطة البحرية غير المشروعة في المنطقة دون الإقليمية. ويواصل المكتب المشاركة في مجموعة خبراء غير رسمية، هي مجموعة البلدان الثمانية زائداً أصدقاء خليج غينيا، التي تساعد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في جهودها الرامية إلى التصدي لمسألة انعدام الأمن البحري. وعلاوة على ذلك، قامت إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وسويسرا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان، وكذلك الاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والمنظمة البحرية الدولية، بتوحيد جهودها لإنشاء ”فريق مجموعة البلدان الثمانية + أصدقاء خليج غينيا“، وهو فريق خبراء غير رسمي من أجل دعم الدول والمنظمات الإقليمية.

إصلاح قطاع الأمن

٣٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مبادرات دعم إصلاح قطاع الأمن في المنطقة. ولقد عيّنتُ في تموز/يوليه فرناندو غوتييريث دياث دي أوتاثو في منصب كبير المستشارين الجديد لشؤون إصلاح قطاع الأمن لدى حكومة غينيا. وقد كان يقدم إلى حكومة غينيا المشورة الاستراتيجية بشأن إصلاح قطاع الأمن، تحت إشراف ممثلي الخاص، وبدعم تقني من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن الاتحاد الأوروبي.

٤٠ - وفي غينيا، عقدت لجنة التوجيه الاستراتيجي المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وهي أعلى هيئة في اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، ويرأسها رئيس الدولة، اجتماعاً في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في كوناكري لاعتماد سياسة وطنية للدفاع والأمن، سيُسترشد بها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمؤسسات الدفاع والأمن. وحضر الاجتماعَ ممثلي الخاص. ووُضعت السياسة العامة في أعقاب سلسلة من المشاورات الوطنية والإقليمية التي نظمت بدعم من الأمم المتحدة لمناقشة تصورات المجتمعات المحلية بشأن أمنها. وشارك في رئاسة حلقة العمل التشاورية الإقليمية التي عُقدت في كوناكري في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر كبير المستشارين لشؤون إصلاح قطاع الأمن، إلى جانب الوزير الغيني والمستشار لشؤون إصلاح قطاع الأمن لدى الرئيس، وجهات معنية أخرى. ويشكل اعتماد السياسة العامة الوطنية للدفاع والأمن خطوة كبيرة قدماً في عملية إصلاح قطاع الأمن.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

٤١ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اشترك رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وممثلي الخاص، في رئاسة مؤتمر إقليمي رفيع المستوى للجهات المانحة بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا، استضافه رئيس كوت ديفوار الذي يشغل منصب رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٢ - ونظم ممثلي الخاص، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في أبيدجان، الاجتماع الثاني للجنة السياسات الرفيعة المستوى المنبثقة عن مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وكانت الدول الخمس الأعضاء في اللجنة (سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا) ممثَّلة في الاجتماع إلى جانب بعثات الأمم المتحدة في المنطقة. وأشاد المشاركون بالتزام السلطات الوطنية بالمشاركة في المبادرة وسلطوا الضوء على الدور القيّم الذي تضطلع به وحدتا مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون وليبريا. وأعلن ممثلو كوت ديفوار أن بلدهم ينوي إنشاء وحدة وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المستقبل القريب. وأقرت لجنة السياسات الرفيعة المستوى جميع التوصيات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته رئيس اللجنة الاستشارية البرنامجية للمبادرة، بما في ذلك التوصية المتعلقة بإعادة التوجيه الاستراتيجي لأنشطة المبادرة. وأعلن رؤساء وفود الدول الخمس الأعضاء في المبادرة وشركاؤهم (إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة/مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية) عن موافقتهم رسمياً على التوجه الاستراتيجي للمبادرة في منحاه الجديد.

مكافحة الإرهاب

٤٣ - في ١٧ أيلول/سبتمبر، نظم ممثلي الخاص مع المنسقين المقيمين في المنطقة ندوة بشأن مظاهر التطرف الديني والسياسي - الإثني وآثارها في استقرار غرب أفريقيا. وشارك أيضاً في الندوة خبراء من مراكز الفكر والأوساط الأكاديمية، وكذلك من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلو إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمانة العامة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وتدارس المشاركون النُهُج الشاملة لمعالجة العوامل المؤاتية لانتشار التطرف والإرهاب في المنطقة، وأفضل الطرق التي يمكن بواسطتها مساعدة كيانات الأمم المتحدة على التعامل مع هذه الظاهرة وآثارها في السلام والأمن والاستقرار. وشدد المشاركون على أهمية العلاقة بين الأمن والتنمية، وأكدوا ضرورة الحكم القائم على مشاركة الجميع، على نحو يستجيب للاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية للشعب التي تشمل، على نحو خاص، التعليم الجيد وتوفير العمالة للشباب.

٤٤ - وشارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في حلقة عمل غير رسمية اشتركت في تنظيمها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وحكومة نيجيريا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر في أبوجا. وأقر المشاركون فيها العناصر الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وناقشوها، بالإضافة إلى استراتيجية مكافحة الإرهاب وخطة التنفيذ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي اعتُمدت في شباط/فبراير ٢٠١٣ في ياموسوكرو. ولاحظوا التنامي السريع لخطر الإرهاب في المنطقة، وشددوا على ضرورة أن تبدي الحكومات إرادة سياسية قوية لجعل تدابير مكافحة الإرهاب أشد صلة بالواقع وأكثر قابلية للتنفيذ ومثمرة بشكل أفضل، مع ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وشددوا أيضاً على أهمية بناء قدرة المجتمعات المحلية على التكيف. وأوصوا بشدة بتعزيز التعاون بين الشركاء الدوليين من أجل تيسير التوصل إلى نتائج عملية ومتناسقة ومتسقة، ولا سيما من خلال التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، واستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب، بطريقة متكاملة قوامها التآزر، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتنمية وللاعتبارات الدولية لحقوق الإنسان.

٤٥ - كما ساعد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في زيارة التقييم الأولى التي قامت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى موريتانيا في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان الهدف من الزيارة هو استعراض مدى امتثال الحكومة الموريتانية لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتحديد مجالات الدعم المحتملة التي يمكن من خلالها مساعدة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها الدولية في إطار القرار. وخلال تلك الزيارة، ناقشت السلطات الموريتانية استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك إقامة حوار مع الشباب والتدابير التي وُضعت لمكافحة الإرهاب والتي تشمل إنشاء وحدة متخصصة للتحقيق والأعمال القضائية لمكافحة الإرهاب وذلك بغرض التحقيق في جرائم الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها وإصدار الأحكام بحقهم.

حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دراسة عن مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون فيما يتعلق بمبادرات السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وكرر تأكيد الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني وأنشأ آلية لتعزيز تلك المشاركة.

٤٧ - وأجرى المكتب والشركاء الإقليميون استعراض منتصف المدة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. وشكلت عملية الاستعراض فرصة أمام المكتب وبعثات حفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية لتجديد التزامها المشترك بالعمل في إطار من التآزر من أجل تنفيذ هذه الصكوك الهامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اتفق مركز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للنهوض بالمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على خطة عمل للنهوض بالخطة الإقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٤٨ - وفي الفترة من ١٤ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر، قام الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، بتنسيق مشترك بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بإيفاد بعثة إلى كوناكري لدعم غرفة عمليات المرأة التي أُنشئت لجمع المعلومات عن دور المرأة في الانتخابات، وتوفير الاستجابة السريعة لاهتمامات المرأة التي قد تنشأ يوم الانتخابات، وتعزيز السير السلمي لعملية الاقتراع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم – التعاون بين المؤسسات

٤٩ – واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مشاوراته وتعاونه مع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، دعماً للجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٥٠ – في ٢٩ آب/أغسطس، عقد ممثلي الخاص الاجتماع الثالث عشر للمديرين الإقليميين وممثلي وكالات الأمم المتحدة العاملة في داكار، لاستعراض المصاعب الرئيسية التي تواجه المنطقة. كما عقد المعتكف الإقليمي الثالث للمنسقين المقيمين والمديرين الإقليميين في داكار في ١٧ أيلول/سبتمبر، حيث ركز المشاركون على المصاعب المتعلقة بالتوترات الانتخابية، والتهديدات الأمنية المتباينة، فضلا عن المسائل الإنمائية والإنسانية في غرب أفريقيا. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الاجتماع الرفيع المستوى الخامس والعشرين لرؤساء بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، لاستعراض الحالة في المنطقة وكفالة إدامة تنسيق الجهود الإقليمية.

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٥١ – واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا تعاونه مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام لاتحاد نهر مانو في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار والحوكمة الرشيدة على الصعيد الإقليمي. وتمخضت تلك الاتصالات، التي شملت عقد اجتماعات في أبوجا وداكار ولومي وباماكو وكوناكري ومنروفيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن نتائج ملموسة مثل وضع واعتماد استراتيجية أمن المعابر الحدودية في اتحاد نهر مانو، وتصديق الرؤساء التنفيذيين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا على آلية التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل تنفيذ الاستراتيجية البحرية الإقليمية، والنجاح في تنظيم مؤتمر إقليمي رفيع المستوى للجهات المانحة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، في أبيدجان، وقيام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إيفاد بعثة مشتركة للإنذار المبكر إلى النيجر. وظل ممثلي الخاص، بصفته ميسراً دولياً لعملية الحوار الغيني، على اتصال وثيق برئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللذين قدما له الدعم الكامل. كما أبقى ممثلي الخاص مسؤولي الاتحاد الأفريقي على اطلاع على الجهود التي يبذلها في غينيا.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ممثلي الخاص في عدد من الاجتماعات التي عقدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فقد حضر الدورة العادية الثالثة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت في أبوجا يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه. وحضر أيضاً الدورة الاستثنائية للهيئة، التي عقدت في داكار يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، حيث أُحرز تقدم كبير نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحرير المبادلات التجارية. وتوصل رؤساء الدول والحكومات إلى توافق الآراء بشأن كيفية المضي قدماً فيما يتعلق بالتعريفة الخارجية الموحدة، وضريبة التكامل المجتمعي، واتفاق الشراكة الاقتصادية، وبرنامج التكامل النقدي لدول غرب أفريقيا. وفي سياق مماثل، عقد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، دورته العادية السابعة عشرة، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في داكار، حيث نظر المشاركون في ضريبة التكامل المجتمعي واستعرضوا عملية مواءمة التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة بين الاتحاد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واتفق الطرفان أيضاً على إنشاء وكالة إقليمية لسلامة الطيران المدني، ومؤسسة للتنمية الثقافية.

رابعاً - تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٥٣ - استعداداً لانتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أوفدتُ فريقاً من إدارة الشؤون السياسية إلى داكار وأبوجا خلال الفترة من ٦ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣ للعمل مع المكتب لاستعراض أنشطته وكذلك استعراض الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية الحالية في غرب أفريقيا. وعقدت البعثة مشاورات غير رسمية مع خبراء من مجلس الأمن في نيويورك في ٣ أيار/مايو. وأجرت البعثة خلال تواجدها في المنطقة مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورؤساء كيانات الأمم المتحدة، بمن فيهم المنسقون المقيمون، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٥٤ - ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها عملية التقييم هذه على النحو التالي. أولا، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا منذ إنشائه في عام ٢٠٠٢ بدور ريادي في بذل المساعي الحميدة وتوفير الدبلوماسية الوقائية والوساطة وتيسير المفاوضات السياسية. واكتست المساعي الحميدة الذي بذلها ممثلي الخاص والتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أهمية حاسمة في سياق الجهود الدولية لاستعادة النظام الدستوري في عدد من بلدان غرب أفريقيا، مثل توغو وغينيا وليبريا وموريتانيا والنيجر. وكان للمكتب أيضا دور فعال في إبراز ومناصرة الدعم الدولي للجهود المبذولة على

الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل التصدي للتهديدات الشاملة لعدة قطاعات والعابرة للحدود الوطنية التي يتعرض لها السلم والأمن في غرب أفريقيا، بما في ذلك تغيير الحكومات بطرق غير دستورية، وبطالة الشباب، ودور المؤسسات الأمنية خلال العمليات الانتخابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والحدود التي يسهل اختراقها، والتهديد المتزايد للإرهاب. وقد نظم المكتب على مر السنين سلسلة من المشاورات التي أفضت إلى اعتماد أطر إقليمية مهمة، مثل إعلان داكار بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ شباط/فبراير ٢٠١٠، وإعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا الصادر في أيار/مايو ٢٠١١، وإعلان باماكو وإطارها الاستراتيجي المتعلق بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد ساهمت هذه الصكوك في تعزيز إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات (٢٠٠٨)، وقدمت المبادئ التوجيهية للمشاركة في العمليات الانتخابية أو الانتقالية في بنن وتوغو والسنغال وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر وغيرها.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، قام المكتب بتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة لدعم المبادرات الإقليمية، وساعد في بناء علاقات تآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، يميِّز المكتب بوضوح بين مهامه التنفيذية الرئيسية في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة والتيسير السياسيين من جهة، والدور الذي يضطلع به في مجال تقديم المشورة وبذل جهود الدعوة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات والعابرة للحدود، من جهة أخرى. ويندرج النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة على سبيل المثال، وإسداء المشورة إلى الهيئات الإقليمية والحكومات الوطنية ضمن هذه الفئة الأخيرة. وفي هذا الصدد، سلط التقييم الضوء على الحاجة إلى إدارة التوقعات غير الواقعية أحياناً المتصلة بما يمكن أن يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم قدر كبير من المساعدة المالية والتقنية واللوجستية إلى المؤسسات الإقليمية.

٥٦ - وثانياً، بذلت دول غرب أفريقيا بوجه عام جهوداً جديرة بالثناء لتحقيق جملة أمور منها تعزيز ديمقراطياتها وتعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وتنمية اقتصاداتها وتعميق التكامل الإقليمي فيما بينها. غير أنها لا تزال تواجه على صعيد السلم والأمن والاستقرار فيها، تحديات معقدة سواء على الصعيد المحلي أو عبر الحدود الوطنية. وتتعلق هذه التحديات في المقام الأول بعوامل من قبيل الضعف النسبي لمؤسسات الدولة؛ وتنامي أوجه عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية وارتفاع مستويات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب؛ والزيادة الحادة في أنشطة شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتطرف

الديني والإرهاب، وذلك في مواجهة ضآلة قدرات الاستجابة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وعودة التدخل العسكري في شؤون الدول والتغييرات غير الدستورية للحكومات؛ وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب والظلم الاجتماعي وعدم الإنصاف في سياق الفقر المدقع؛ والقرصنة والجريمة المنظمة البحرية؛ وتحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود؛ والاحتجاج بعنف على نتائج الانتخابات؛ والفساد؛ واستمرار تدهور البيئة في منطقة تشهد أحد أعلى معدلات النمو السكاني في العالم.

٥٧ - وثالثاً، تتمثل إحدى المفارقات اللافتة التي شهدها العقد الماضي في غرب أفريقيا في التفاوت بين معدل النمو الاقتصادي المثير للإعجاب الذي بلغ متوسطه ٦,٩ في المائة سنوياً مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي في القارة البالغ ٤,٥ في المائة سنوياً وقلة التقدم المحرز على صعيد التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتوطيد دعائم السلام. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف منعة الدول في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في جميع أنحاء المنطقة.

٥٨ - ورابعاً، من المرجح أن تسود هذه الشروط في غرب أفريقيا في السنوات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تسهم في تشكيل التطورات التي ستشهدها المنطقة العوامل التالية: الانتخابات الرئاسية في ما لا يقل عن ثمانية بلدان غرب أفريقيا، بما فيها بنن وبوركينا فاسو وتوغو وكوت ديفوار ونيجيريا في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦؛ وإجراء تخفيض كبير في حجم بعض بعثات حفظ السلام في المنطقة، الأمر الذي سيزيد بشكل ملموس من الضغط على المؤسسات الوطنية المختصة لتوفير الأمن والسلامة العامة. وفي حال عجزت دول المنطقة عن تنفيذ الإصلاحات السياسية وعجزت اقتصاداتها عن توفير فرص العمل، قد تشهد منطقة غرب أفريقيا زيادة في التوترات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي من شأنه أن يفاقم التحديات المذكورة أعلاه.

٥٩ - وخامساً، أثنى مسؤولو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وكذلك جميع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة بالإجماع على ما بذله مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من جهود في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة. وسلّمت كيانات الأمم المتحدة أيضاً بدور المكتب في تيسير الوصول على الصعيد السياسي إلى الزعماء الوطنيين والإقليميين. وأعرب منسقو الأمم المتحدة المقيمون بصفة خاصة عن تقديرهم للدور الذي اضطلع به رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في مجال الدعوة إلى وضع شواغلهم البرنامجية والإنسانية في صدارة جدول أعمال كل من الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية. كما أعربوا بالإجماع عن تقديرهم للتحليلات العالية الجودة والإحاطات الإعلامية التي تلقوها من ممثلي الخاص وموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب

أفريقيا، معربين عن أسفهم في الوقت نفسه لحصولهم على هذه المنتجات بطريقة مخصصة وغير منظَّمة.

٦٠ - وفي ما يتعلق بموارد المكتب، كشفت عملية التقييم أن الافتقار إلى الموارد اللازمة للقيام بشكل منهجي بإعداد تحليلات عالية الجودة للديناميات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والأمنية في غرب أفريقيا قد حد من قدرة المكتب على توقع نشوب بعض الأزمات في المنطقة والعمل على نحو وقائي في منع نشوبها. وهذا يؤكد أهمية الاستثمار في مزيد من الموارد في مجالي الإنذار المبكر والتدابير الوقائية المبكرة في غرب أفريقيا.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٦١ - لا تزال منطقة غرب أفريقيا تواجه العديد من التحديات على صعيد السلام والأمن نتيجة لانعدام الاستقرار في منطقة الساحل، والآثار المستمرة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتنامي تهديد الإرهاب وضآلة ما تحقق من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتوترات الإثنية السياسية الداخلية وتحديات الحكم وحقوق الإنسان. وهذا يبرز ضرورة العمل الإقليمي والمبادرات المدعومة من الشركاء الدوليين. وأنا أرحب، في هذا الصدد، بمختلف المبادرات المتخذة من جانب الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، بدعم من الشركاء الدوليين، في إطار الجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات الحالية والمستجدة التي يتعرض لها السلم والاستقرار في غرب أفريقيا.

٦٢ - وقد أظهرت الزيارة المشتركة التي قمتُ بها مؤخراً إلى منطقة الساحل مع قادة البنك الدولي والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي التزاماً قوياً من جانب المجتمع الدولي بالمساعدة على معالجة الشواغل ذات الأولوية التي حددتها بلدان المنطقة. وأثني على ممثلي الخاص لدوره في إنشاء آلية تنسيق إقليمية على نطاق الأمم المتحدة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، من المتوقع نقل مكتب مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل إلى داكار، حيث سيشغل نفس المبنى مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٦٣ - وإنني أثني على بلدان منطقة غرب أفريقيا لما تبذله من جهود من أجل تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، مع استمرارها في التركيز على قضايا السلام والأمن. وفي هذا الصدد، أرحب بوضع استراتيجيات أمن المعابر الحدودية، مثل الاستراتيجية التي اعتمدتها الدول

الأعضاء المعنية في اتحاد نهر مانو من أجل الاتحاد ذاته، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٦٤ - وفي معظم البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع في غرب أفريقيا، لم تتم بعد معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل تام، في حين أن التحديات الناشئة العابرة للحدود الوطنية قد تشكل عقبات أمام تحقيق الاستقرار. ومن الأهمية بمكان أن تُبذل جميع الجهود الممكنة للحيلولة دون خسارة أي من المكاسب التي حققتها بصعوبة السلطات الوطنية بدعم من بعثات السلام والأمن السابقة. وينبغي أن يكون إدخال أي تعديلات على عمليات حفظ السلام مستنداً إلى تقييم دقيق للحالة في البلد والمنطقة دون الإقليمية. وأود أن أشدد على ضرورة توخي الحكمة في التخطيط من أجل كفالة أن تكون بعثات الأمم المتحدة مجهزة بالقدر الكافي وأن تتمتع بالقوة الكافية لأداء المهام المنوطة بها.

٦٥ - وما زال القلق يساورني إزاء التهديد المتنامي الذي تمثله الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، بالنسبة للسلام والاستقرار والتنمية في غرب أفريقيا. ويُعد المدى الذي يمكن من خلاله لهذه الأنشطة غير المشروعة أن تموّل تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود السهلة الاختراق، ولا سيما الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل، أمراً يبعث على القلق بوجه خاص. وبينما تحوِّل شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية عملياتها رداً على الجهود التي تبذلها أجهزة إنفاذ القانون، يتعين تكييف وتعزيز النهج الذي نتبعه لمكافحة الخطر. ولا تزال مبادرة ساحل غرب أفريقيا نموذجاً جيداً للتعاون من أجل مواجهة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها، وإنني أحث الشركاء الدوليين على المساهمة مالياً فيها من أجل كفالة فعاليتها التامة.

٦٦ - وإنني أثني على رؤساء دول وحكومات خليج غينيا، علاوة على الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا على التزامها القوي بالتصدي للخطر الذي تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر بطريقة شاملة ومنسقة. وستظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم تنفيذ القرارات التي اعتمدت في مؤتمر قمة ياوندي. وأؤكد من جديد ندائي الموجَّه إلى المجتمع الدولي لدعم تلك الجهود.

٦٧ - وشكّل الاجتماع الأخير للجنة المتابعة لرصد تنفيذ اتفاق غرينتري، الذي عقد برئاسة ممثلي الخاص في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وبسط الكاميرون سيادتها الكاملة على شبه جزيرة باكاسي نهاية تنفيذ الاتفاق. وأود أن أثني على رئيسي الكاميرون ونيجيريا على قيادتهما النموذجية في هذا النموذج المبتكر للتسوية السلمية للمنازعات الحدودية، بدعم من الأمم المتحدة. وأثني أيضا على لجنة الكاميرون ونيجيريا

المختلطة على إنجازاتها في ترسيم الحدود بين البلدين وأشجع الحكومتين على مواصلة بذل الجهود من أجل حل ما تبقى من مجالات الخلاف، بهدف إنجاز الولاية امتثالا لحكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقد قدمت لجنة المتابعة إطاراً للعمل المستمر بين وفدي الكاميرون ونيجيريا وساهمت في تعزيز العلاقات الودية وعلاقات التعاون بين البلدين.

٦٨ - وفي حين لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في البلد، فإن إعادة إرساء النظام الدستوري في مالي يوضح أن النجاح يمكن أن يتحقق من خلال عمل جماعي حاسم من جانب المجتمع الدولي ضد التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها حكومة نيجيريا للتصدي للأزمة في الشمال الشرقي من البلد، وأشجع السلطات على التقيد الشديد باحترام القواعد والمعايير الدولية في مجالي الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان عند القيام بعملياتها العسكرية. وينبغي إجراء تحقيقات وافية ونزيهة في جميع مزاعم الانتهاكات ويجب أن يُحاكم المحتجزون وفق الأصول القانونية ويتمتعوا بظروف احتجاز مقبولة. وأؤكد أيضاً أهمية التقليل من الآثار السلبية على السكان المتضررين، بما في ذلك النازحون.

٦٩ - وأود أن أثني على زعماء غينيا وشعبها لمشاركتهم في عملية حوار بناء مكّنت من إجراء الانتخابات التشريعية، وإنجاز عملية الانتقال السياسي. وإنني أشجعهم على الاستمرار في هذه المشاركة البناءة فيما يتعلق بجميع المسائل المعلقة في فترة ما بعد الانتخابات. وإنني أثني على الرئيس لالتزامه الشخصي بمواصلة إصلاح قطاع الأمن، وكذلك إصلاح قطاع القضاء الجنائي، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين.

٧٠ - وأشجع الجهات المعنية الموريتانية على تسوية خلافاتها المتعلقة بالانتخابات التشريعية والبلدية من خلال الانخراط في حوار مثمر وشامل للجميع قبل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها عام ٢٠١٤. كما أكرر ندائي الموجه إلى الأطراف المعنية في غينيا - بيساو لمواصلة العمل من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في موعدها المحدد من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين لدعم هذه العملية.

٧١ - وفي ضوء الاستنتاجات التي خلص إليها استعراض أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لفترة ثلاث سنوات تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأوصي أيضاً بأن تواصل الولاية التركيز على الأهداف الاستراتيجية الأربعة التالية:

(أ) القيام، في إطار المهام التنفيذية الرئيسية للمكتب، برصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا، والانخراط في الدبلوماسية الوقائية، وبذل المساعي الحميدة والوساطة والتيسير على المستوى السياسي، ومساعدة المؤسسات الإقليمية والدول على تعزيز قدراتها في هذه المجالات؛

(ب) إسداء المشورة وتقديم المساعدة للمؤسسات الإقليمية والدول لتعزيز قدراتها على معالجة التهديدات العابرة للحدود والتهديدات الشاملة لعدة قطاعات التي تواجه السلام والأمن، وعلى وجه الخصوص، عدم الاستقرار المتصل بالانتخابات والتحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع والإرهاب؛

(ج) تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة تعميم المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات في غرب أفريقيا؛

(د) الاستمرار في تقديم الدعم والمشورة السياسيين إلى كيانات الأمم المتحدة المتواجدة في غرب أفريقيا، حسب الطلب.

٧٢ - ومن أجل مواءمة الجهود التي يبذلها المكتب بشكل أفضل مع الظروف الإقليمية المتغيرة، أوصي بإنشاء وحدة تحليلية مكرسة لهذا الغرض في إطار قسم الشؤون السياسية ليسترشد بها المكتب فيما يبذله من جهود في إطار المساعي الحميدة ولدعم اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب. وسترصد هذه الوحدة التطورات والاتجاهات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والأمنية والإنسانية والتطورات والاتجاهات في مجال حقوق الإنسان على وجه التحديد، كما ستقوم بانتظام بإصدار تقارير تحليلية عالية الجودة. ومن المتوقع أن يستمر نمو هذه الحاجة خلال السنوات المقبلة بالنظر إلى استمرار عدم الاستقرار وانعدام الأمن في حوض نهر مانو ومنطقة خليج غينيا ومنطقة الساحل، إضافة إلى الخفض التدريجي المزمع لبعض بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في حوض نهر مانو.

٧٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات غرب أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو على تعاونها المستمر. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لكيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين لتعاونهم المستمر مع المكتب في تنفيذ ولايته. وأود أن أعرب عن تقديري بوجه خاص لممثلي الخاص، وموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لما تبذله جميع هذه الجهات من جهود من أجل تعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا.